مطلب التحديث في خطاب الحداثة - منزلقات التطرف وضوابط الاستثمار-

إعـــداد:

د.عبد الرحمان المختار اولاد طرادة

المملكـــــة المغربيـــــة

مطلب التحديث في خطاب الحداثة -منزلقات التطرف وضوابط الاستثمار-

د.عبد الرحمان المختار اولاد طرادة
المملكـــــة المغربيـــــة

• **المستخلص :**

تتجلى وظيفة الاجتهاد في أسمى صورها في كونها آلية يتم النفاد عبرها إلى صور المسائل النازلة لتسديدها ومقاربة أحكامها في إطار الأوامر والتوجيهات الشريعية. والذي يفترض في هذا الجهد أن يكون على هيئة دقيقة تبلغ إلى إسناد الأحكام الاجتهادية الملائمة لتلك المسائل على وجه الاقتصاد والاعتدال. ذلك أن تغير الأحوال في الحياة المعاصرة هي سِنة جارية في أحوال المكلفين، ما ستلزم ضرورة النظر في هذه الأوضاع وتلك الأحوال نظرا يروم وصلَ صورها المستحدثة بمعادنها الأصيلة، وهذا هو المعبر عنه سياق هذا البحث بالتحديث. إلا أن المقاربات التي تروم تحصيل هذا المطلب لا تقع بالضرورة على قدم السواء من حيث انضباطها واتصالها بهدي الوحي ومقومات الهوية، ولا سيما من ذلك ما ينهل من مشارب دخيلة قد لا تكون بالضرورة على ذلك الحد الأدنى المطلوب من الانسجام مع مقومات المجال الإسلامي ومقاصده في الثقافة والحضارة والتاريخ. وفي هذا السياق، تأتي هذه الورقة البحثية كمساهمة تأصيلية، من أجل النهوض بالوظيفة البيانية لعلوم الشريعة الإسلامية من جهة، ولمناقشة الشبهات، ولاسيما فيما يتعلق بتوصيف بعض الاتجاهات الحداثية لواقع المجال الإسلامي ومقارباتها للحلول والمخارج التي تراها قمينة بتحصيل مطلب التحديث.

الكلمات المفتاحية: تحديث، حداثة، خطاب، إصلاح، مقاصد

Matlab At-tahdīth Fī Ḫitāb Al-Hadāthah -Munzalaqāt At-tataruf wa Dawābit Al'istithmār-

(The Pleading For Modernization in the Discourse of Modernity)

-Extremism and Guidelines to Wise Utilization-

Abstract

It is a given Fact that The conditions of contemporary life are in a continuous process of change, and so are the conditions of individuses Lives.This fact Puts responsibility on Islam Scholars to connect these new conditions with their origines, and this is what is expressed in the context of this research by "modernization": its main function here is manifested in intervening through the mechanism of ijtihad in the aim to run out to the aspects of new emerging issues For the purpose of approaching it within the framework of Sharia and its legislative guidelines, in a precise form that to leads to assign the appropriate jurisprudential rulings to those new situations, without being a victim to extremism nor to negligence.The choice of making this subject came in this context as a research contribution to advance the explanatory function of the sciences of Islamic law on the one hand, and to discuss suspicions and limit their possible repercussions on the nation on the other hand..

Keywords: Modernization, Modernity, Discoure, Restauration, Maqasid (Meanings)

إن تغير أحوال الحياة المعاصرة وتطور أوضاع المكلفين فيها هي سنة كونية تستلزم ضرورة النظر في هذه الأوضاع وتلك الأحوال نظرا يروم وصلَ صورها المستحدثة بمعادنها الأصيلة، وهذا هو المعبر عنه سياق هذا البحث بالتحديث: وتتجلى وظيفته هاهنا في التدخل عبر آلية الاجتهاد قصد النفاد إلى صور المسائل الحادثة بغرض تسديدها ومقاربتها في إطار الشريعة وصورها التشريعية، وذلك على هيئةٍ دقيقة ومنضبطة تروم إسناد الأحكام الاجتهادية الملائمة لتلك الصور تبعا لما أفضى إليه الاجتهاد من غير تطرف ولا تقصير: أما كونها دقيقة، فيتحقق بتحري الوجه الشريعي المناسب والموافق لها دون غيره: وهذا هو التكييف، وأما كونها منضبطة، فيتحصل بتحري موافقة نتائجها لمقاصد الشارع لدي تطبيق هذا التكييف على صورة النظر، وهذا هو التنزيل.

ولما كان العلماء ورثة الأنبياء، وكانت وظيفتهم تجديد الدين وحمله إلى الخلف، فإنه بالعطف على ما تقدم، يكون لازما بعد انقطاع واسطة الوحي أن تستمر رسالة الحق إلى الخلق بواسطة الاجتهاد، وبهذا المسلك ثبت أيضا أن الأحكام الاجتهادية في غير قاطع هي أحكام متعبد بها من جهة أنها تفيد العمل وإن لم تفد العلم، إذ كان تعليق العمل على القطع بعد انقطاع الوحي من قبيل التعليق على محال، فكان أشبه بالتحلل من ربقة التكليف.

أما الحداثة، فنستدل بها في هذا المقام على مذهبٍ فكري معاصرٍ ومعلوم، له أعلامه ومفاهيمه، وتياراته المتعددة المؤتلفة حينا والمختلفة حينا آخر، والتي تجتمع كلها على كلمة سواء وهي أن التحديث لا يمر بالضرورة عبر قناة التراث، بل يستلزم إما القطيعة مع هذا الموروث جملة وتفصيلا عند صنف منهم، أو إجراء مراجعات لهذا الموروث بغرض تحقيق الحداثة المنشودة عند بعضهم الآخر، وهي مراجعات هيكلية عند من رام الإنصاف منهم، وجوهرية لدى من راغ إلى الإجحاف من أهل هذا الصنف الأخير.

والبحث في المجالات المقاربة والمستشكلة لمواضيع الحداثة والتحديث والاجتهاد يتأطر من الناحية التاريخية في سياقات وسمت بتنامي النزعة القومية العربية أواسط القرن الماضي، ثم إبان احتدام التقاطب بين الاتجاه اليساري وغريمه المحافظ في سياق دولي وسمه الصراع الساخن حينا والبارد حينا آخر بين القوى الدولية المهيمنة شرقا وغربا، وهو سياق أدى في منطقتنا الإسلامية إلى إفراز حاجة ملحة إلى البحث عن الذات في ضوء الهزائم والنكبات المتلاحقة، وهو ما مهد لاحقا لما عرف حينها بالصحوة في الربع الأخير من ذلك القرن ومطلع القرن الحالي.

ومع أنٍ هذه السياقات في معظمها قد اندثرت، إلا أن التحديث كمطلبٍ لا يزال قائما، كما الخلاف حول كيفياته وسبل تحصيله لا زال مستمرا بين أقطاب الرأي في المجال الإسلامي، وهو أمر ممتد إلى المستقبل بلا شك بإذن الله: فهو يَستمد سبب وجوده واستمراره من سنة التدافع الحضاري، وهي سنة كونية حتمية وموجودة أبدا ما دامت الأرض على حالها، قوله تعالى: "ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرضٍ"؛ ناهيك عن أن الوعي بضرورة التحديث والبحث في أشكاله لا يزال مستعرا وبشكل متنامٍ عند أهل الاهتبال بمقدمات الطرح الحداثي، في مقابل انصراف من أهل التخصصات الأصيلة عن هذا المجال.

وتأسيسا عليه، فإن التحديث كحاجة عصرية وضرورة وقتية هو في حد ذاته هو مطلب مشترك بين جميع مشارب الفكر داخل المجال الإسلامي، إلا أن السبل إليه والوسائل الكفيلة بتحصيله مظنة اختلاف تبعا لمناهج النظر وخلفياته الفكرية والفلسفية والنقد-تاريخية.

هكذا إذن، نصل إلى أن نتفهم المكانة الأساسية التي تحتلها مسألة المنهج في مختلف الدراسات الفكرية المعاصرة، ذلك أن سلامة المنهج تستتبع بالضرورة سداد الفكر وسلامة نتائجه العلمية والعملية، كما أن تداعي المنهج وتهافته يتداعى له الفكر بالقلق والتشوش.

وفي هذا السياق، تندرج محاولات الخطاب الحداثي في التأسيس النظري والتنظير العملي لشروط وكيفيات تحصيل هذا المطلب، باعتباره تيارا من تيارات التنظير والتفكير في المجال التداولي الإسلامي التي صرفت اهتمامها صوب محاولة تصور الحلول والمخارج لتحصيل مطلب التحديث كما تصورته ضمن سياقات تاريخية سبقت الإشارة إلى بعضها.

ومحاولات هذا التيار لمقاربة سبل تحصيل هذا المطلب تبقى على كل حال جهدا بشريا قد يصيب في منحى وقد يخطئ في آخر؛ ولعل الخطب أن يكون هينا لو أنه يقف عند عتبة الفكر والتنظير، إذ الحرية عندنا أن الاختلاف حق وأن التصريف ملزم، ما دام أن السلطان يستمد عضده في المجال التداولي الإسلامي من رابطة البيعة التي تبسط البساط لواجب الطاعة إنشاءً واستمرارا.

إلا أن هذا الخطب الهين قد يتعاظم حتى يكاد لا يتناهى خطره كلما تهيأت الظروف لبعض المعالجات المتطرفة لكي تجد سبيلها إلى التنزيل، خصوصا حين توجد لها المنافذ إلى قلوب أهل التخطيط والتصريف.

من هنا يأتي اهتمامنا في هذه الإسهامة بالانصراف إلى تناول هذا المشرب الفكري بالنقد والتحليل، وذلك على الخصوص فيما قد يظهر من زاوية نظرنا أنها عيوب منهجية تمتد آثارها إلى نتائج الفكر فتتبدى في المآل باقتراحها لحلول ومخارج قد لا تتفق مع الخصوصيات الواقعية والتاريخية لمجالنا القيمي، كما قد لا تنسجم مع معطيات النسق التشريعي سواء من جهة وضعه أم من جهة التراكم المعرفي الذي أنتجه الجهد البشري في كنفه، والذي لا يمكن للمنصف إلا أن يقر بتفرده لا من حيثٍ التأسيس ولا من حيث الأدوات الأصيلة التي أفضت إلى إنتاجه كما وكيفا، ما يجعل أي محاولة تنادي بطرحه والقفز عليه غاية في التطرف والإجحاف.

ولعل ما يدفع بالجملة إلى السقوط في بعض هذه العيوب المنهجية أن يتم التوسل لفهم المعرفة الإسلامية والحكم عليها بأدوات منهجية منقولة، دونما وعي تام بحدودها ومناسبتها لمجال الموضوع الذي يقع قيد الدراسة.

ويأتي عيب الإسقاط في مقدمة عيوب المنهج، ويقصد بالإسقاط تناول الظواهر الفكرية التي تقع في محل الدراسة بمنظار منهجي مخالف لمجالها التداولي، وبعبارة أخرى إخضاع الموضوع للذات بانطباعاتها الفكرانية والمذهبية(١).

وقد أشار الدكتور طه عبد الرحمن إلى هذا حيث قال: «ليس من شك أن قواعد مجال التداول تتعرض للخرم كلما وردت على المجال ظواهر ثقافية وحضارية منقولة، سواء كان ذلك بسبب إقبال أهله على هذه الظواهر الأجنبية تقليدا لغيرهم، أو الحاجة وجدوها في أنفسهم، أو بسبب إدخالها عليهم عنوة من قبل أهل مجال تداولي مخالف»(٢).

والإسقاط بما هو إخراج للمعرفة الإسلامية من ظروف نشأتها، ثم قراءتها بناء على خلفيات دخيلة في جملتها، لا يؤسس منهجا للبحث، بقدر ما يؤسس نمطا من الانتصار لاختيار فكراني ذاتي، بتوليد ما يشهد له من داخل الحضارة والثقافة والتاريخ الإسلامي، ذلك أن الباحث «قد ينطلق من ثقافته الغربية، ويحاول أن يسقطها على الإسلام وحضارته ودراسة مفكريه، أي أنه يحكم من خلال ضوابط وخصوصية نمط حضاري على نمط آخر يختلف عنه اختلافا جذريا، وهذا على القطع يقود إلى الخطأ في النتائج»(٣).

---

(١) ينظر: تجديد المنهج-ص٢٥ وما بعدها؛ وانظر أيضا: المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري-للدكتور محسن عبد المجيد-ص١٤٥.
قلت: قد يأتي استعمال "المذهبية" و"الفكرانية" في مقابل "الإيديولوجية"، فالترجمة الأولى على اختيار الدكتور محسن عبد المجيد، أما الثانية فهي اختيار الدكتور طه عبد الرحمن؛ انظر مبررات كل من الاختيارين في: تجديد المنهج في تقويم التراث-ص٢٤-٢٥؛ المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري-ص١٧ وما بعدها.

(٢) تجديد المنهج في تقويم التراث، للدكتور طه عبد الرحمن-ص٢٥٧.

(٣) د. محسن عبد المجيد: المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري-ص١٤٥. ويضرب مثلاً لذلك بدراسة بعضهم لفكر الإمام ابن رشد على أنه واضع أسس العلمانية عند المسلمين، فيكون الإسقاط هاهنا من حيث تجريد المفكر من المجال التداولي والسياق الحضاري الذي صدر هكرُه داخله، ثم توجيه إنتاجه بناء على مفاهيم من خارجه-ينظر المرجع نفسه-ص١٤٥ وما بعدها؛ وينظر ما قرره الدكتور طه عبد الرحمن خلال حديثه عن ضروب الإخلال بشروط التقريب التداولي في "تجديد المنهج في تقويم التراث"-ص٢٩٧ وما بعدها.

ولعل من الدارسين ضمن المجال الإسلامي نفسه من يقع في نفس هذا المنزلق المنهجي(٤)، وذلك على الخصوص كلما وقعت المقايسة بين تاريخ أوروبا وحركاتها الإصلاحية، وبين التاريخ الإسلامي وعثراته وتطلعاته، فتتم الدعوة تبعا لتلك المقايسة الإسقاطية إلى حذو ذاك النموذج الإصلاحي الأوروبي الذي لم ينجح في تحقيق النهضة الصناعية والرفاهية المادية إلا حينما قطع مع الممارسات اللاهوتية للكنيسة؛ فتكون النتيجة -بناء على هذا الاستدلال القياسي الإسقاطي- دعوة إلى التفريق بين "شؤون الدنيا النسبية" و"شؤون الدين المطلقة" في البلاد الإسلامية، ثم تقرير هذا التفريق والقطع كسبيل أوحد -بزعمهم- لتحقيق الحداثة والنهضة(٥).

وقد لخص الدكتور محسن عبد المجيد عيوب الإسقاط ومآلاته فقال: «والذين ينطلقون من منطلقات حضارية أخرى تتبع مذهبيات تتنافى في أسسها وخصائصها مع مذهبية الإسلام في الله تعالى والإنسان يريدون أن يغيروا مجرى التاريخ، ويقطعوا الأمة عن خصائصها الحضارية واستمراريتها التاريخية»(٦).

والحق أن قياس المجال الإسلامي على غيره من المجالات الحضارية قياس مع فارق، فمقومات الحضارة الإسلامية تختلف عما تتقوم به الحضارة الغربية، التي جاء اختيارها للفصل بين الكنيسة والسياسة المدنية نتيجة لصراع القوى المحافظة الكاثوليكية والقوى الإصلاحية البروتستانتية، وهي الحركة التي جاءت لنقد الوضع الكهنوتي القائم، ودعوة الكنيسة الكاثوليكية إلى الإقلاع عن "البدع"، والعودة إلى الأصول المستمدة من "الكتب المقدسة"(٧).

ثم يظهر الفارق بين المجال الغربي والمجال الإسلامي من حيث النظر العقلي أيضا: ففي المجال الغربي، تم الإقلاع عن تعاليمَ كهنوتيةٍ كبَّلت العلمَ وعرقلت مسيرة النهضة، فتكون أوروبا قد حققت الإقلاع والحداثة عبر القطيعة مع أسس فاسدة، تنبني على عقائد محرَّفة تستمد من الخرافة والأسطورة، أكثر من انتسابها إلى مرجعية دينية(٨).

---

(٤) ينظر: التراث والتجديد-ص٧٢.

(٥) انظر تجلياته في النمط الإسقاطي المعتمد في الكتاب المسمى: "علمانية الإسلام والتطرف الديني"-لإسماعيل محمد حسني؛ في ثنايا ما سماه "علمانية الكهنوت الإسلامي"، وفي الثناء محاولته لإثبات ما يدّعيه تحت مسمى "الجوهر العلماني للدين الإسلامي"؛ وانظر نقد الدكتور طه عبد الرحمن للقراءات الإسقاطية للوحي والتراث في: "روح الحداثة" له-ص١٧٥ وما بعدها.

(٦) المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري: ص٤٠-٤١.

(٧) ينظر: دفاع عن الشريعة: للأستاذ علال الفاسي-ص٥٦ وما بعدها؛ وانظر أيضا: ظاهرة العلم الحديث-للدكتور عبد الله العمر-ص١٧، وانظر أيضا: فلسفة العلم في القرن العشرين-للدكتورة يمنى طريف الخولي-ص١٦١.

(٨) ينظر تفصيل القول في وجوه الصراع بين الكنيسة والعلم في: ظاهرة العلم الحديث-ص٢٧ وما بعدها

أما المجال الإسلامي، فيختص بتكريمه للعلم والعلماء، فلا وجود لمنطق الصراع بين العلم والدين في المجال الإسلامي؛ وبهذا النظر، لا يبقى للإسقاط والمقايسة من هذا الوجه أي ثمرة علمية، ومن تم تنتفي جدوى أي دعوة إلى القطيعة بين العلم والدين في المجال الإسلامي(٩).

وفي هذا السياق، فقد ذهب الدكتور طه عبد الرحمن إلى أن لفظ "laïc" وما شاكله في اللغات الغربية هي ألفاظ تنضح في معانيها ودلالاتها بهذه الحمولة التاريخية والمجالية التي توصلت إلى تبني الفصل بين الدين والدولة، وإذن لزم أن لا تقع ترجمته إلى اللغة العربية بلفظ "علماني" أصلا، ما يجعلها ترجمة غير سديدة بل ومضللة إلى حد كبير: إذ إن الجذر اللغوي (ع ل م) ينطوي على دلالات حميدة في المجال التداولي الإسلامي، فتكون "العلمانية" من حيث النحت الصوتي والدلالي خاصية إسلامية، اعتبارا لما ورد من الشرع في الحث على العلم وتناول أسبابه، أما ما يقال له "علمانية" فالأجدر أن يسمى "دنيوية" أو "دهرية"، وفاء لتقريب المصطلح بالظروف التاريخية التي لابست إطلاقه في مجاله التداولي الأصلي(١٠)

وجدير بالتنبيه أن هذا المنهج الإسقاطي من أهم المعاول التي حملها المستشرقون في وجه المعرفة الإسلامية، حيث درسوا مصادر الإسلام فأسقطوا وقائع تحريف الكتب المقدسة في حضارتهم على ما مثل بين أيديهم من أخبار في تدوين القرآن الكريم والسنة النبوية، ليدرسوا تشريع الإسلام بناء على هذه الأسس المنهجية المعيبة، مما أدى بهم إلى الوقوع في تعسف الاستدلال والافتئات على الإسلام والطعن في أصوله وتشريعه(١١).

وقد ميز بعض الباحثين في منهج الإسقاط هذا عند المستشرقين بين إسقاط مطلق وإسقاط نسبي، ذلك أن الإسقاط «قد يكون مطلقا عندما لا يرى المستشرق من الظاهرة التي أمامه شيئا ولا يرى فيها إلا صورته الذهنية، وقد يكون نسبيا عندما يرى الظاهرة، لكن تضيع منه تفسيرها الحقيقي، وكيفية خروجها من النص الديني، ويعطي بدلا عنه تفسيرا آخر يخضع للأبنية النظرية لصوره الذهنية»(١٢)؛ ولا شك أن كلا النوعين يستتبعان نتائج وخيمة على الأحكام والنتائج التي تصدر بناء عليهما(١٣).

---

(٩) انظر دفاع عن الشريعة، للأستاذ علال الفاسي: ص ٥٧ وما بعدها.

(١٠) ينظر: حوارات من أجل المستقبل-للدكتور طه عبد الرحمن-ص٨٦.

(١١) ينظر: الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري-للدكتور محمد حمدي زقزوق-ص٧٧.

(١٢) التراث والتجديد-حسن حنفي-ص٨٩.

(١٣) وقد عزا الدكتور حنفي منهج الإسقاط إلى خضوع المستشرق لهواه والتمركز حول ذاته باعتبار حضارته محور التاريخ ومصدر الحق، مما يجعله ينظر إلى الظواهر المدروسة من عليٍّ، ولا يضعها على نفس المستوى، فيسهل الإسقاط؛ ينظر: "التراث والتجديد" له-ص٩٠-٩١.

ولقائل أن يقول: إن التفكير من دون إسقاط محال، وهو اعتراض في محله من حيث أن الذات لا يمكنها أن تنفصل عن الموضوع حقيقة، ذلك أن الإنسان بما هو كائن مفكر مكرَّم بنعمة العقل، تتداخل في عملية التفكير لديه جملة المعطيات التي تتصل بالتنشئة والتجارب والانطباعات والعقائد، فلا يمكن أن يفصل الإنسان بهذا الاعتبار بين موضوع التفكير وعملية التفكير.

لكن دخول الذات في الموضوع بما هو ضرورة من ضرورات التكوين الإنساني، ينقلب إلى آفة عندما تنقلب الذات من أداء دورها البنائي في النظر والتفكير، فتقتضي مصالِحَها، ولا تبتغي بعدُ إلا الانتصارَ لنزعاتها الشعورية واللاشعورية؛ وهنا وجب التمييز بين الإسقاط الذي يبني معرفة، ويُتوسل به لإثمار النظر وبلوغ الحق، وبين الإسقاط المَعيب، إذ «ليس معنى ذلك أن الإسقاط ذاته لا يؤسس منهجا ولا يعطي رؤية، بل الإسقاط من حيث هو إسقاط لهوى أو مصلحة أو صورة ذهنية بيئية هي الذاتية عندما تتوقف عن أداء دورها في كشف الموضوع»(١٤).

وهذا يحيلنا إلى صرف النظر تلقاء ما تنتجه ذاتية الذات الباحثة وأنانيتها من عيوب منهجية تنعكس على نتائج التفكير فتنقلب آفات في الموضوع: فكما أن ابتغاء الحق يحمل الذات الباحثة على الإنصاف والاقتصاد في مواطن الخلاف، فإن ابتغاء الطعن وطلب الانتصار للذات يدفع بها إلى التوسل بكل وسيلة وامتطاء كل قنطرة لها أن تبلغ إلى تحقيق هذه الغاية.

وتأسيسا عليه، يمكن القول إن سوء النية هذا بما هو واحد من تجليات أنانية الذات الباحثة، يؤول عند تجليه في السلوك البحثي والإنتاج الفكري إلى الإخلال بواجب الانسجام، وأعني به هاهنا نسقية الذات في مواقفها وتناسق مقدماتها الوضعية مع نتائجها البحثية، بما يفضي إلى استواء خطابها الظاهر مع مقاصدها المضمرة، دون ذلك، تسقط الذات الباحثة في شرك النفاق الذي تحركه مقاصد مضمرة تتفادى تلك الذات إعلانها تلافيا لمصادمة القيم السائدة، فتعمد إلى نقب البنية عبر استهداف أطرافها توصلا إلى هدمها بمنهجية متدرجة وغير واضحة في الإفصاح عن مقاصدها، حيث «يعبر الباحث عن المعاني القديمة بألفاظ جديدة من مذهب آخر، لتحويل التراث كله من طابع إلى طابع آخر تعصبا أو هدما للتراث كله، يريد حاقدا بيان سطحيته أو زيفه»(١٥).

(١٤) التراث والتجديد-ص٩١.

(١٥) التراث والتجديد-ص١٢٩.

كما ينتظم إلى جانب عيب الإسقاط عيبان منهجيان هما التحليل والتأريخ:

- أما التحليل، فيقصد به اجتزاء المعرفة الإسلامية وابتسارها والتعامل مع معطياتها بنزعة الانتقاء والتفتيت(١٦).
- وأما التأريخ، فيقصد به النظر إلى الظواهر التي تقع في محل الدراسة على أساس مادي تاريخي، فتكون الظاهرة مجرد نتيجة حتمية لقوانين التاريخ وسننه العامة المستقرأة من سير الأمم، ولا يبقى لها قيمة في ذاتها بهذا الاعتبار، من حيث علاقتها بالوحي والشعور(١٧).

وتتجلى هذه العيوب في الجملة في كونها تفضي إلى «دراسة الظاهرة الفكرية كظاهرة مادية خالصة، وكتاريخ خالص مكون من شخصيات وأنظمة اجتماعية وحوادث تاريخية محضة، يمكن فهمها بتحليلها إلى عوامل مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية تحدد نشأتها وطبيعتها، وتحاول ابتداءً من هذه العوامل المتفرقة تركيب الظاهرة بدعوى تفسيرها»(١٨).

ولعل لهذا التفصيل أن يظهر بادي الرأي سليماً لولا أن عنصر "المادية الخالصة" هذا قد شوش عليه تشويشا بليغا: فتحليل الظواهر مطلوب، والوعي بالأسباب والعوامل التاريخية مُعينٌ في تمثل الماضي لفهم الحاضر واستشراف المستقبل، بل ولعله المقصد الأسمى من هدي القرآن الكريم ولاسيما منه نسقه القصصي؛ لكن الذي يؤول إليه الفكر تبعا لبناء المنهج على هذه النزعات التحليلية والتأريخية أن «تفقد الظاهرة طابعها المثالي، وتنقطع عن أصلها في الوحي، وعن أساسها في الفكر والواقع، وتصبح ظاهرة مادية خالصة لها أصلها في التاريخ الذي أعطاها أساسها، وفي المجتمع الذي أعطاها طبيعتها»(١٩).

إن استواء الظاهر والباطن مطلب أصيل ومطلوب شرعي، يتجلى في الأمر الجلي والصريح المقرون بالوعيد الشديد، في قول الله عز وجل: (وذروا ظاهر الاثم وباطنه إن الذين يكسبون الاثم سيجزون بما كانوا يقترفون)[سورة الأنعام. ١٢١].

---

(١٦) ينظر تفصيلا لذلك نقد الدكتور طه عبد الرحمن للنظرة التجزيئية، وذلك في: تجديد المنهج في تقويم التراث-ص٢٣ وما بعدها.

(١٧) ينظر: التراث والتجديد-ص٧٥.

(١٨) التراث والتجديد-ص٧١.

(١٩) التراث والتجديد-ص٧١.

وقد أورد الإمام الرازي في تفسيره أقوال الأثر واتجاهات الرأي في تفسير هذه الآية ثم قال: «وقال آخرون: ظاهر الإثم أفعال الجوارح: وباطنه أفعال القلوب من الكبر والحسد والعجب وإرادة السوء للمسلمين ويدخل فيه الاعتقاد والعزم والنظر والظن والتمني واللوم على الخيرات، وبهذا يظهر فساد قول من يقول: إن ما يوجد في القلب لا يؤاخذ به إذا لم يقترن به عمل فإنه تعالى نهى عن كل هذه الأقسام بهذه الآية»(٢٠).

وليس يخفى ما لعدم استواء الظاهر والباطن من مآلات تنعكس على حال المكلف بالفساد قصدا وممارسة، وبنفس المساق، فإن عدم استواء الظاهر والباطن على مستوى الشخصية الباحثة يؤول بها إلى الوقوع في آفة الفصام الفكري، حيث «الباحث هنا ليست لديه الشجاعة الأدبية الكافية لرفض القديم -وهو موقفه الشعوري- والدعوة للجديد -وهو موقفه المتستر- تملقا للجماهير، أو خوفا من السلطة أو جريا على العادة وعلى أسلوب العصر»(٢١).

ولعل لهذه المنهجية سلفا وقدوة في تجربتنا التاريخية: حيث عمدت القوى الطامعة في مقدرات بعض الأوطان الإسلامية -في بدايات القرن الماضي- إلى التوسل بمنهجية التدرج هذه من أجل مساعدة أفكارها التحكمية وطروحاتها الاستيطانية الهجينة على التغلغل في النسيج الفكري والاجتماعي لتلك الأوطان المستهدفة، وهو ما كانت هذه القوى توقن يقينا لا يخالطه شك أنه مستحيل التحقيق بالعمد صراحة إلى نقض الأصول التاريخية والمعرفية التراثية التي هي محل إجماع من لدن الجماهير العامة قبل أولي الأمر وخاصة الخاصة(٢٢).

والذي يظهر أن أسلوب النقب هذا من الأساليب التي ورثتها بعض التيارات الحداثية عن تلك القوى التحكمية شرقا وغربا، هذه التيارات التي منها من يعرف الحق فيتجاهله إما في سبيل مصالحه الذاتية أو بسبب جموده العقائدي(٢٣)؛ فتعمد إلى الاستقواء على البنية القائمة بكل مسعف ومعين من شأنه أن يساهم في هدم تلك البنية القائمة بهدوء وفي صمت، وبشكل ممتد في الزمان ومستعرض في المكان، تمهيدا لإحلال بنية جديدة محلها ثم استبدالها بها: هذه البنية "الجديدة" التي تعبر في المخيال الجمعي لهذه التيارات المستلبة عن "الحداثة" المنشودة، في حين يمثل هذا الإحلال تحديثا بزعمهم،

(٢٠) مفاتيح الغيب-للإمام الرازي (تفسير الرازي)؛ ١٣٠/١٣ لتفسير الآية ١٢١ من سورة الأنعام.

(٢١) التراث والتجديد-ص١٢٩.

(٢٢) أصول حرب الريف: جرمان عياش-ص٦٩.

(٢٣) ينظر: المنهجية الإسلامية والتغيير الحضاري-ص٢٦.

والحال أنه أقرب إلى الإحداث منه إلى التحديث؛ ولا أعني بالإحداث هاهنا سوى ما ورد الخبر به في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد»(٢٤).

ومن أبرز ما نؤيد به تقريرنا هذا شاهد التجربة والعيان: إذ إن بعضاً من حملة الخطاب الحداثي هذا يتراجعون أمام زحف بعض التيارات الإسلامية خشية الاصطدام ثم الموت، وهو في معظمه تراجع بقاءٍ لا مراجعةٍ، استبقاءً لفرصة الاستمرار في النقب والتكسير الهادئ، خصوصا أمام الرفض المجتمعي القاطع -عبر منطقه في العلم ومعرفته بحقيقة الإسلام- لهذا الإحداث ولتلك الظواهر والأفكار الهجينة(٢٥).

وقد أشار الدكتور محسن عبد المجيد إلى ذات المعنى بعبارة أوجز وأقرب إلى الإفهام، فذكر بعضا من تلك التيارات، وعرَّج على ما تكنه من إنكار شديد على كل مساهمة تراثية تصب في تحصيل مطلب التحديث، ثم قال: «ومن هؤلاء من ليست لهم الجرأة لإظهار ذلك الإنكار صراحة، فيلجأون إلى حشره ضمن مصطلح التراث لإعادة النظر فيه ومحاربته جميعا باعتبار قدمه، ومحاربة دوره في الوقت الحاضر»(٢٦).

إن القصد إلى الحق من عدمه عنصر أساسي ومحرك في عملية البحث والتفكير والاستدلال، إذ لا يخفى ما لسوء النية من آثار هادمة ونتائج وخيمة على مناهج البحث ونتائجه، فنوايا الذات الباحثة -بما هي مقاصد مضمرة- يؤول انحرافها إلى تطرف يحركه التعصب والمذهبية، والمصيبة أن الذات الباحثة تمارسه عن وعي به وعن سبق إصرار وتعمد(٢٧).

ومناط التسديد والتصويب هاهنا أن تتحقق الذات من بناء اختياراتها على أساس من العلم لا على نازعة من نزعات الهوى والتعصب للمذهب، وتلك هي «الذاتية التي تتجه نحو الموضوع فتنيره وتحوله إلى معنى، وفي هذه الحالة تكون الذاتية مصدرا لحدس وأساسا لرؤية، وتكون هي الذاتية الخالصة المتجردة عن أي هوى أو مصلحة أو صورة ذهنية بيئية»(٢٨).

---

(٢٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحا على صلح جور فالصلح مردود (مع الفتح: ٥/٣٠١، رقم: ٢٦٩٧)؛ والإمام مسلم في صحيحه بلفظ "ما ليس منه فهو رد"، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (مع شرح النووي: ١٢/١٥-١٦، رقم: ١٧١٨).

(٢٥) المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري-ص٣٦.

(٢٦) المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري-ص٣٦.

(٢٧) التراث والتجديد-ص١٢٩.

(٢٨) التراث والتجديد-ص٩١.

إن طلب الحق يقتضي سلك منهج سليم للوصول إليه وبيانه ثم الإقناع به والتمسك بمقتضاه، ومتمسكنا في هذا ما تقرر من أن الوسائل لها حكم المقاصد، فيكون الحكم على المنهج كالحكم على النتيجة، وهي الفكرة أو المذهب الفكري؛ بوصف المنهج آلة للإنتاج الفكري ومحددا للتوجه نحو اختيار مذهبي، والذي يعد اختيارا شخصيا لا مدخل في الحكم عليه سوى من حيث القصد إلى الحق أو عدمه.

وعلى هذا الأساس، فمطلب التحديث مطلبٌ مشروع، إذ لا أحد يقول بالجمود على المنقول في هذا الصدد، خصوصا فيما يتصل بوسائل الفعل وصوره المتجددة، ولا فرق في ذلك بين ما كان عاديا وما كان عباديا: فالزاد والراحلة إلى الحج مثلا تتغير وسائل تحصيلها بتغير الزمان والمكان، غير أن الجوهر واحد وهو المتمثل في أداء العبادة على الوجه المقرر شرعا؛ ووسائل تقويم الأموال أيضا تتغير بتغير الزمان والمكان والمقصود منها واحد وهو الفعل العادي المتمثل في أداء الحقوق وإبراء الذمم وتثمين المعاني والمنقولات؛ وهذا هو التحديث كما تقدم.

والمحصلة فيما وقفنا عليه من خطاب الحداثة -بهذا المفهوم- لا تعدو كونه عبارة عن دعوات إلى استنساخ نسقي لتجارب إنسانية شرقية وغربية قد تكون نجحت في تحقيق الراحة والرفاهية والجمال المادي، لكنها ليست بالضرورة موصولة في جوهرها واتجاهاتها القيمية بأصولنا وحضارتنا وسائر مقومات هويتنا نحن معاشر المسلمين، وهذا ليس هو التحديث بمعناه الاجتهادي والتجديدي؛ بل هو مظهر قبيح من مظاهر الانكسار الحضاري، واعتراف ضمني على الذات بالهزيمة، و للآخر بالنصر، اعتبارا لأن المغلوب مولع بتقليد الغالب.

وتحصيلا لفائدة الخطاب، فإن المنزلقات التي ينجرف إليها الخطاب الحداثي في تأسيسه لمطلب التحديث يمكن نظمها على ثلاثة محاور، تشكل مجتمعة آفات معرفية ومنهجية قاسمها المشترك النزع إلى عقلنة الخطاب الشرعي، أي تحكيم العقل والعلم عليه لا العكس الذي هو المطلوب(٢٩): فإلى جانب عيب الإسقاط، يقع عيبا التحليل والتأريخ ضمن هذا وهي العيوب التي تشكل مجتمعة محور النزعة العلمية(٣٠) وهي الميل إلى عقلنة الفكر بعزو الظاهرة إلى التاريخ، أو بتحليل أجزائها ودراستها على أسس مادية(٣١).

(٢٩) انظر تفصيلا لذلك المقدمة الثالثة من مقدمات الإمام الشاطبي في الموافقات-١/٣٧.

(٣٠) سماها الدكتور حسن حنفي "النعرة العلمية" ونسب التعلق بها إلى المستشرقين؛ ينظر: التراث والتجديد-ص٧١. وسميتها "النزعة العلمية" لأنني لم أسق كل العيوب للمنهجية التي ساقها، فكان لزاما أن أخالف اصطلاحه لمكان الاختلاف في البسط والتناول.

(٣١) ينظر: التراث والتجديد-ص٧١.

وفي الختام، فإن هذا المشرب البحثي -في نظري- لا زال يحتفظ بكامل ألقه وجدته وجاذبيته، خصوصا وأن العالم اليوم يعيش تقاطبا جديدا بين القوى المهيمنة فيه، ما يعد بنشوء خرائط قيمية جديدة، خصوصا مع تنامي المد المعادي للإسلام -أو ما أصبح يعرف بالإسلاموفوبيا- شرقا وغربا، وفي ظل تعالي أصواتٍ -داخل المجال الإسلامي نفسه- تنادي بالتخلي عن قوانين مستمدة من قطعيات الشريعة، وهذه كلها أسباب تستنهض همم الباحثين والدارسين والمهتمين بالتراث والهوية والحضارة الإسلامية -على اختلاف تخصصاتهم- لمزيد من البحث والتأصيل النظري والعملي ذي الصلة بهذا المجال، بما يسعف في ملء الفراغ بما يناسب حتى لا يملأ بما لا يناسب، لأن الطبيعة تأبى الفراغ كما هو معلوم، وهذا كله من جملة النهوض بوظيفة العلم البيانية، عبر مقارعة الشبهات ومحاصرة آثارها المدمرة على الأمة من جهة، وقطع المعاذير بالجهل على المغرر بهم من جهة أخرى، وهذا ثغر حقيق بحراسته والمرابطة عليه.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

• المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم:
- المصحف المحمدي برواية ورش عن نافع، من طريق الأزرق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: المملكة المغربية، مطبعة فضالة: المحمدية.
- الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر (ت٦٠٦هـ)
- مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة٣/١٤٢٠هـ.
- ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ):
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر: بيروت، سنة: ١٤١١هـ-١٩٩١م. (د.ط).
- النووي؛ أبو زكرياء يحيى بن شرف الدمشقي (ت٦٧٦هـ):
- شرح صحيح مسلم، المطبعة المصرية بالأزهر، ط١/١٣٤٧هـ.
- ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ):
- درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: المملكة العربية السعودية، ط٢/١٤١١هـ-١٩٩١م.
- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف: الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١/١٤٢٩هـ.
- البوطي، محمد سعيد رمضان:
- ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، دار الفكر/دمشق، ط٤/سنة ٢٠٠٥م.
- التلمساني، أبو عبد الله محمد بن أحمد المالكي (ت٧٧١هـ):

- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- الجابري، محمد عابد:
- التراث والحداثة: دراسات ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ط٣/مايو٢٠٠٦م.
- الدين والدولة وتطبيق الشريعة، سلسلة الثقافة القومية: رقم٢٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/لبنان-ط٢/٢٠٠٤م.
- نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي/الدار البيضاء-ط٦/١٩٩٣م.
- جرجس، وهيب اسطاسي:
- الفكر الفلسفي والاجتماعي، منشورات الوحدة العربية/الدار البيضاء. (د.ط.ت).
- الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت٤٧٨هـ):
- البرهان في أصول الفقه، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء/مصر-ط٣/١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- غياث الأمم في التيات الظلَم، تحقيق: د. مصطفى حلمي وفؤاد عبد المنعم، دار الدعوة/الإسكندرية-١٤٠٠هـ (د.ط).
- حنفي، حسن:
- التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت: ط٥/١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- خليل، فوزي:
- المصلحة العامة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي/فرجنيا-دار ابن حزم/بيروت-ط١/١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الخولي، يمنى طريف:
- فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول، الحصاد، الآفاق المستقبلية، سلسلة عالم المعرفة، العدد: ٢٦٤، دجنبر٢٠٠٠.
- زقزوق، محمود حمدي:
- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، كتاب الأمة/العدد٥-ط١/صفر١٤٠٤هـ
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى الغرناطي (ت٧٩٠هـ):
- الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان: السعودية، ط١/١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- طه، عبد الرحمن:
- تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء: ط٢/٢٠٠٥م.
- حوارات من أجل المستقبل، سلسلة كتاب الجيب: الكتاب رقم: ١٣، منشورات الزمن، الرباط: ط٢/٢٠٠٨م.
- روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء: ط١/٢٠٠٦م.

- عبد المجيد، محسن:

- المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري، كتاب الأمة/العدد٦، ط١/جمادى الآخرة١٤٠٤هـ.

- العمر، عبد الله:

- ظاهرة العلم الحديث: دراسة تحليلية وتاريخية، سلسلة عالم المعرفة، العدد٦٩: شتنبر١٩٨٣م.

- عياش، جرمان:

- أصول حرب الريف، ترجمة: محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح: الدار البيضاء، سنة ١٩٩٢ (دون طبعة).

- علال الفاسي:

- دفاع عن الشريعة، تقديم: دريسا تراوري، سلسلة الفكر النهضوي، دار الكتاب المصري واللبناني، القاهرة/بيروت، سنة ٢٠١١م (دون طبعة).